فاعلية مؤسسات المجتمع المدني والتنمية المستدامة- دراسة تطبيقية على بنك الطعام المصري وصندوق تحيا مصر خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥

عصام حسن محمود[١]- سيد محمود الخولي[٢]- مصطفي ابراهيم عوض[١]- كريم مصطفي جوهر[٢]
١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استنادًا إلى طبيعة العلاقة التفاعلية بينها وبين الدولة، وذلك في ضوء التحديات التنموية المتزايدة وعدم اكتمال التحول التنموي الشامل، بما يستدعي تفعيل الشراكات بين مختلف الفاعلين لتحقيق التنمية المنشودة. ويؤكد البحث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب اعتماد آليات مبتكرة تستند إلى التراكم التاريخي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بما يسهم في صياغة استراتيجية وطنية تراعي خصوصية السياق المصري. وقد تناولت الدراسة تحليل تجربتين تطبيقيتين لمؤسستين فاعلتين في هذا المجال، هما "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري"، باعتبارهما نموذجين بارزين في دعم أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات مكافحة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الصحة، والمشاركة في العمل البيئي. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال استبيان وُجّه إلى عينة مكونة من ٤٠٠ مفردة من المستفيدين من خدمات المؤسستين، وتوصلت إلى أن المؤسستين تلعبان دورًا محوريًا في تلبية احتياجات الفئات المهمشة. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة دعم الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وتطوير الأطر القانونية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية لضمان استدامة الأثر التنموي.
الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني – التنمية المستدامة – صندوق تحيا مصر – بنك الطعام المصري

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في أدوار الفاعلين في العملية التنموية، حيث لم تعد الدولة هي الطرف الوحيد المسؤول عن تحقيق التنمية الشاملة، بل برزت مؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي في مواجهة التحديات المتزايدة، لا سيما في الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدهور الخدمات الأساسية (عبد الرحمن، ٢٠١٨، ص. ٢١؛ Salamon, 2014: p.34). وفي هذا الإطار، تعاظمت أهمية المجتمع المدني كقوة فاعلة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، ودعم الفئات المهمشة، والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية (UNDP, 2016: p. 17؛ زكي، ٢٠٢٠: ص. ٩) .

وقد تزايد هذا الاهتمام مع تبني الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تضم ١٧ هدفًا تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .(United Nations, 2015: p. 3) وأصبحت الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أحد الركائز الرئيسة لتنفيذ هذه الأهداف، من خلال تعبئة الجهود والموارد، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وابتكار حلول محلية للتحديات التنموية(OECD, 2019: p. 12 ؛ عبد الفتاح، ٢٠٢١: ص. ٢٦) .

وفي السياق المصري، ظهرت العديد من المبادرات التي تعكس تفاعلًا متناميًا بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات متنوعة مثل الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، وتمكين المرأة، والتنمية البيئية (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٠: ص. ٦) ومن بين أبرز هذه المؤسسات "صندوق تحيا مصر" الذي يمثل نموذجًا فريدًا للشراكة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المؤسسية بين الدولة والمجتمع، و"بنك الطعام المصري" الذي يُعد من أنجح المبادرات الأهلية في مجال مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي(Egyptian Food Bank, 2022: p. 15).

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، من خلال التركيز على الجانبين النظري والتطبيقي، واستكشاف طبيعة الشراكة بين هذه المؤسسات والدولة، ومدى مساهمتها في تحسين حياة المواطنين، وتخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة. كما تستهدف الدراسة استخلاص الدروس المستفادة من التجربتين محل الدراسة، وتقديم توصيات عملية لتعزيز فاعلية مؤسسات المجتمع المدني ضمن رؤية تنموية شاملة ومستدامة تتماشى مع أهداف أجندة ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة

رغم تبني العالم لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تضم ١٧ هدفًا و١٦٩ غاية، تشير تقارير الأمم المتحدة (٢٠٢٣) إلى أن أكثر من 50% من هذه الأهداف لا تسير على المسار الصحيح عالميًا، وأن هناك تباطؤًا شديدًا في أهداف مثل القضاء على الفقر والجوع والتعليم الجيد، خصوصًا في البلدان النامية. على سبيل المثال، وُجد أن نحو 8.4% من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع (أقل من ٢.١٥ دولار يوميًا) في عام ٢٠٢٢، بينما زادت معدلات الجوع عالميًا بعد جائحة كوفيد-١٩ لتصل إلى 735مليون شخص يعانون من نقص التغذية.

في السياق المصري، ورغم تحسّن بعض المؤشرات، لا تزال تحديات التنمية المستدامة قائمة. فقد بلغ معدل الفقر في مصر حوالي 29.7% وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٢٣، وبلغت نسبة الأمية 24% بين البالغين، مع وجود تفاوتات مكانية وجندرية في الخدمات الصحية والتعليمية. كما تشير تقارير "مرصد التنمية المستدامة" إلى محدودية مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات التنموية، رغم وجود أكثر من 55 ألف جمعية أهلية مسجلة، منها نسبة محدودة فقط تنشط في برامج تنموية مستدامة.

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحّة لفهم الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا في ضوء تنامي نماذج شبه حكومية مثل "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري"، اللذين يقدمان تدخلات واسعة في مجالات الفقر، الصحة، والغذاء. غير أن هذه التدخلات، رغم أهميتها، ما تزال تُقيَّم غالبًا على أساس أدائها الخدمي المباشر، دون تقييم أثرها الحقيقي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو قدرتها على التأثير في السياسات العامة.

لذا، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى تسهم مؤسسات المجتمع المدني، في نموذجها المصري، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعلي ومؤسسي، في ظل التحديات الهيكلية المرتبطة بالمجال العام، والسياسات الحكومية، ومحدودية أدوات التقييم؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

١- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في السياق المصري.

٢- تسد فجوة بحثية تتعلق بنقص الدراسات التطبيقية التي تربط بين أداء المجتمع المدني وتحقيق الأبعاد البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

٣- توفر إطارًا نظريًا يمكن أن يُستخدم كمرجعية للباحثين المهتمين بمجالات المجتمع المدني، الحوكمة، والتنمية المستدامة في الدول النامية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

١- تقدم الدراسة تقييمًا واقعيًا لتجربتين بارزتين (صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري)، يمكن الاستفادة منهما في تطوير ممارسات مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

٢- تسلط الضوء على التحديات التي تواجه المجتمع المدني في مصر، مما يساعد الجهات المعنية في معالجة هذه التحديات وتطوير بيئة العمل الأهلي.

٣- تساهم النتائج والتوصيات في تحسين آليات التنسيق بين الدولة والمجتمع المدني، وتعزيز الحوكمة والشفافية، بما يخدم أجندة التنمية الوطنية.

٤- تساعد في وضع إطار مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل أكثر فاعلية واستدامة، بما يدعم تحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١–تحليل الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني في مصر، وتحديدًا "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري"، في دعم تحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر، الصحة الجيدة، التعليم الجيد) خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٥.

٢–فهم طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، من خلال تتبع أنماط الشراكة والتنسيق أو القيود التنظيمية، في ضوء السياسات العامة المصرية.

٣–نقد وتحليل الإطار النظري والمفاهيمي المرتبط بالمجتمع المدني والتنمية المستدامة، مع إلقاء الضوء على خصوصية السياق المصري.

٤–استكشاف التحديات المؤسسية والقانونية التي تواجه عمل المنظمات الأهلية في مصر، وتحديد أوجه القصور والاحتياجات.

٥–تقديم توصيات عملية لتعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وتحقيق تكامل مؤسسي يدعم استدامة الأثر التنموي.

فروض الدراسة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

١-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المستفيدين والعاملين لدور مؤسسات المجتمع المدني (صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري) ومستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

٢-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى رضا المستفيدين وتقييمهم لجودة الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني.

٣-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لنوع المؤسسة (صندوق تحيا مصر مقابل بنك الطعام المصري).

٤-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المستفيدين والعاملين حول فاعلية برامج التنمية تبعًا للفئة العمرية والموقع الجغرافي.

٥-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعي بالبرامج التنموية المقدمة ومستوى الاستفادة منها لدى المستفيدين.

٦-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات المؤسسية (مثل نقص الموارد، ومركزية القرار) وبين انخفاض فاعلية مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

متغيرات الدراسة:

أولًا: المتغير المستقل: دور مؤسسات المجتمع المدني ويقصد به مستوى مساهمة منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومتابعة البرامج والمبادرات التنموية، ويشمل الأبعاد التالية:

- فاعلية البرامج التنموية.
- الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص.
- القدرة المؤسسية والتنظيمية.
- آليات التمويل وإدارة الموارد.
- الاستجابة للاحتياجات المجتمعية.
- التكامل مع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ثانيًا: المتغير التابع: تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ويقصد به مدى التقدم المحرز في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في ضوء مساهمة المجتمع المدني، وتركز الدراسة على بعدين أساسيين:

- **البعد الاجتماعي** :ويشمل مجالات مثل الحد من الفقر، توفير الغذاء، تحسين جودة التعليم، الحماية الاجتماعية، والتمكين المجتمعي.
- **البعد البيئي** :ويشمل المبادرات المتعلقة بحماية البيئة، وإعادة التدوير، وتقليل الهدر الغذائي، وترشيد استهلاك الموارد.

مصطلحات الدراسة

١- **مفهوم المجتمع المدني:** يُقصد به في هذه الدراسة المنظمات والمؤسسات غير الحكومية وغير الربحية التي تعمل في المجال العام وتسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتنموية، بما في ذلك تقديم الخدمات، الدفاع عن الحقوق، وتعزيز المشاركة المجتمعية. ويتمثل ذلك في الدراسة بـ"صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري" كنموذجين تطبيقيين لمؤسسات المجتمع المدني في مص(Salamon, 2014, p. 23؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨، ص. ٤١).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التعريف الاجرائي: في هذه الدراسة، تمثل المجتمع المدني بنموذجين تطبيقيين هما "صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري"، وتم قياس دوره من خلال درجة إدراك المستفيدين والعاملين لطبيعة مساهمة المؤسستين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام استمارة الاستبيان التي اشتملت على محاور تتعلق بفاعلية البرامج، جودة الخدمات، ومدى الرضا عنها.

٢- **تعريف التنمية المستدامة:(Sustainable Development)** : تُعرَّف التنمية المستدامة بأنها "عملية توازن ديناميكية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، من خلال التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياسات وخطط التنمية (World Commission on Environment and Development [WCED], 1987, p. 43)."

التعريف الإجرائي: في هذه الدراسة، يُقصد بـ"التنمية المستدامة "درجة تحقق الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الصحة، ودعم العمل البيئي، وذلك من خلال مساهمات مؤسسات المجتمع المدني (صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري)، ويتم قياسها من خلال مؤشرات تم تضمينها في أداة الاستبيان.

٣- **أهداف التنمية المستدامة(SDGs)** : تشير إلى مجموعة من ١٧ هدفًا اعتمدتها الأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تركز الدراسة على عدد من هذه الأهداف، مثل: القضاء على الفقر، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين الصحة، وتعزيز العمل البيئي.(UNDP, 2016, p. 12

التعريف الاجرائي: يقصد بها في الدراسة الأهداف الفرعية التي تمثل محور التقييم وهي: القضاء على الفقر، الأمن الغذائي، الصحة الجيدة، والعمل البيئي. وتمثل الأبعاد التي تم رصد مساهمة المؤسسات محل الدراسة في تحقيقها، من خلال استجابات المستفيدين على البنود الخاصة بكل هدف في أداة الاستبيان.

٤- **مفهوم الفاعلية:** تُشير إلى مدى قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق النتائج المرجوة من تدخلاتها التنموية، بما في ذلك تلبية احتياجات الفئات المستهدفة، وتحقيق أهداف البرامج والمبادرات التي تنفذها. ويُقاس هذا المفهوم من خلال استجابات المستفيدين والعاملين في المؤسستين عبر استمارة الاستبيان(زكي، ٢٠٢٠، ص. ١٩).

التعريف الاجرائي: تعني قدرة البرامج والمبادرات التي تنفذها المؤسستان (تحيا مصر، وبنك الطعام المصري) على إحداث أثر إيجابي لدى الفئات المستهدفة، سواء في تحسين أوضاعهم المعيشية أو تعزيز قدراتهم المجتمعية. وتم قياس الفاعلية من خلال تقييم المستفيدين والعاملين لنتائج البرامج باستخدام بنود محددة في الاستبيان.

٥- **مفهوم الرضا:** يُقصد به مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات المقدمة من المؤسستين محل الدراسة، ويتم قياسه عبر مؤشرات تتعلق بمدى ملاءمة الخدمات، سهولة الوصول إليها، الاستجابة للاحتياجات، والتأثير المباشر على الحياة اليومية (عبد الفتاح، ٢٠٢١، ص. ٢٨).

التعريف الاجرائي: يشير إلى مدى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات التي يحصلون عليها من المؤسستين، ويُقاس عبر استجاباتهم لمؤشرات تتعلق بمدى تلبية الخدمات لاحتياجاتهم، سهولة الحصول عليها، ومدى تأثيرها على جودة حياتهم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٦- **تعريف جودة الخدمات:** تُشير إلى إدراك المستفيدين لكفاءة الخدمات المقدمة من حيث التخصص، الكفاءة، الانتظام، وسرعة الاستجابة. وقد تم تضمين مؤشرات الجودة ضمن أداة الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٠، ص. ١١).

التعريف الاجرائي: تم قياس كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني محل الدراسة (صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري)، من حيث :الملاءمة، الانتظام، الكفاءة، سرعة الاستجابة، ومدى تلبية احتياجات الفئات المستهدفة من خلال عدد من البنود في استمارة الاستبيان التي تقيس تقييم المستفيدين لجوانب مختلفة من الخدمات المقدمة، مثل وضوح الإجراءات، توفر الموارد، مستوى الاحترافية، وسهولة الوصول إلى الخدمة.

الدراسات السابقة

أولا دراسات باللغة العربية:

١- **دراسة (محمد حسين عبد القادر،٢٠٢٣) " العائد الاجتماعى لبرامج صندوق تحيا مصر فى دعم ومساندة الفئات الأولى بالرعاية"**، هدفت الدراسة إلى قياس العائد الاجتماعي لبرامج صندوق تحيا مصر للفئات الأولى بالرعاية، من خلال برنامج الدعم الاجتماعي وبرنامج التنمية العمرانية.

وأظهرت النتائج أن العائد الاجتماعي لبرنامج الدعم الاجتماعي تمثل في الدعم المادي، الدعم المعنوي، والحفاظ على بنية الأسرة. أما العائد الاجتماعي لبرنامج التنمية العمرانية فتمثل في توفير مسكن ملائم للسكان في المناطق العشوائية والقرى الأكثر احتياجًا، ورفع جودة الحياة واستدامة تحسنها، وتحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي للسكان المستهدفين.

تعليق نقدي: تعد هذه الدراسة من المحاولات الجادة في تقييم الأثر الاجتماعي، لكنها اقتصرت على نطاق جغرافي محدود، ولم تُدمج ضمن إطار مؤشرات التنمية المستدامة العالمية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتوسيعه وتعميقه.

٢-**دراسة (مصطفى محمد علي شديد، ٢٠٢٢) " دور منظمات المجتمع المدني في تحسين العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة ٢٠٣٠ – دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية"**، هدفت الدراسة إلى تحليل دور الجمعيات الأهلية في دعم التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد افترض الباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالعملية التعليمية وبين تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الرؤية الاستراتيجية للدولة ٢٠٣٠. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين تفعيل دور الجمعيات في العملية التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع. كما أوصت بضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكاً مع الحكومة في وضع برامج التخطيط والتنفيذ الجادة للعملية التنموية على المستوى المحلي

تعليق نقدي: رغم أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد القطاعات الحيوية، إلا أنها اقتصرت على قطاع التعليم دون ربطه بالأبعاد البيئية والاقتصادية. كما لم تتناول نماذج مؤسسية كبيرة مثل صندوق تحيا مصر، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى استكماله وتحقيق التكامل فيه.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٣-**دراسة(منى عبد الرحمن علي، 2022) "تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في مصر: دراسة حالة صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري** " قدّمت الدراسة تحليلاً نوعيًا وكمياً لإسهامات هاتين المؤسستين في مجالات مكافحة الفقر والرعاية الصحية، مع التشديد على أهمية تطوير الاستراتيجيات وتعزيز التوعية المجتمعية. وأوصت بتبني مؤشرات أداء دقيقة وآليات تقييم دورية لتحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاق المستفيدين.

تعليق نقدي: استخدمت منهجًا كميًا ونوعيًا لتقييم مؤسستي "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري"، ما منحها بعدًا تطبيقيًا مهمًا، وأظهرت نتائج واضحة بشأن التأثير في مجالات الفقر والصحة. لكن ركزت على تقييم الأداء دون تحليل عميق لسياسات الدولة التي تؤثر على هذه المؤسسات، كما لم تتطرق إلى مؤشرات زمنية أو مقارنة تاريخية توضح تطور الأداء، ولم تتضمن تحليلاً نقديًا كافيًا للعوامل المؤسسية والسياسية التي تحد من تأثير هذه المؤسسات.

٤-**دراسة (بلقاسم حيزية، 2020)" دور المجتمع المدني في تحقيق مجال التنمية المستدامة**" هدفت الدراسة إلى استعراض واقع المجتمع المدني في الجزائر من حيث مساهمته في التنمية المستدامة، مع التركيز على محدودية فعالية منظمات المجتمع المدني في هذا المجال. وأشارت الدراسة إلى أن أنشطة هذه المنظمات غالبًا ما تقتصر على أدوار شكلية لا تضاهي كفاءة نظيراتها في الدول المتقدمة، بسبب عدة **عوامل رئيسية منها:** القيود التي تفرضها الدولة على مشاركتها في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، غياب رؤية تنموية شاملة، ضعف التنسيق بين المنظمات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق، ونقص الدعم، لا سيما من القطاع الخاص، مما يحد من تأثيرها وفاعليتها في التنمية المستدامة.

٥- **تعليق نقدي:** تميزت الدراسة في تحليل الإطار المؤسسي والسياسي، إلا أنها ظلت في الإطار النظري ولم تنتقل إلى نماذج عملية أو دراسات حالة، كما أن تعميم نتائجها على السياق المصري يحتاج إلى معالجة دقيقة للاختلافات في السياقات السياسية والاجتماعية.

٦-**دراسة (سعيد حسن محمود، 2020) "الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر وأثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة** ." ركزت الدراسة على تحليل نماذج الشراكة بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، مع إبراز أهمية التنسيق وآليات الحوكمة لتحقيق أثر تنموي مستدام. وأكدت الدراسة على ضرورة بناء أُطر تشاركية واضحة لتعزيز التعاون وتحقيق التكامل في التخطيط والتنفيذ.

تعليق نقدي: ركزت على البُعد المؤسسي والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، مع التركيز على الشراكة والحوكمة كآليات لتحسين الأداء التنموي. وطرحت مقاربة تحليلية جيدة لأهمية التنسيق المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن رغم التركيز على الشراكة، لم تتعمق الدراسة في نقد طبيعة هذه الشراكة أو في استعراض مآخذها العملية في الواقع المصري، كما اقتصرت على التحليل النظري دون دعم كمي أو بيانات ميدانية واضحة. كذلك غابت المقارنات الدولية التي يمكن أن تعزز الإطار النظري

٧-**دراسة (هناء حسين قرني، ٢٠٢٠) " الإعلام الجديد ودوره في تشكيل الرأي العام نحو صندوق تحيا مصر**"، هدفت الدراسة تحديد دور الإعلام الجديد، خصوصًا صفحة صندوق تحيا مصر على فيسبوك، في تشكيل الرأي العام المصري حول المبادرات التي يقدمها الصندوق، من خلال معرفة مدى وعي الجمهور بالمبادرات واستفادتهم منها ومشاركتهم فيها.

وقد استخدمت الباحثة منهج البحث الوصفي المسحي، مع استقصاء إلكتروني شمل عينة مكونة من ٤٠١ من متابعي صفحة الصندوق على فيسبوك. وخرجت بعدة نتائج منها:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

-مبادرة "١٠٠ مليون صحة" كانت الأكثر معرفة بين الجمهور.

- ٨٧.١ من العينة شاركوا كمستفيدين من المبادرات، تلاهم المتبرعون بالمال والخدمات، بينما كان التطوع بالوقت أقل مشاركة.

- وعي المشاركين بالمبادرات في القطاع الصحي كان أعلى مقارنة بقطاعات أخرى.

تعليق نقدي: الدراسة مفيدة في قياس الانطباع الجماهيري، لكنها لم تتناول الآثار التنموية الفعلية لأنشطة الصندوق، ولم تربط بين تلك المبادرات وأهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية من خلال التحليل الميداني للبرامج وآثارها.

٧ - **دراسة (محمد أحمد عبد الله، 2018) "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية في القاهرة** " استعرض الباحث إسهامات هذه المؤسسات في مجالات الفقر والتعليم والصحة، مشيرًا إلى التحديات التنظيمية والتمويلية التي تعوق فعالية العمل الأهلي. وأوصى بضرورة تطوير آليات التمويل وتعزيز الشفافية لضمان استدامة البرامج التنموية.

تعليق نقدي: قدمت الدراسة تحليلًا ميدانيًا دقيقًا لأدوار مؤسسات المجتمع المدني في مجالات الفقر والتعليم والصحة، كما سلطت الضوء على التحديات التمويلية والتنظيمية التي تواجه هذه المؤسسات. لكن الدراسة اعتمدت بشكل كبير على الوصف دون توظيف أطر نظرية متعمقة، كما اقتصرت على السياق المحلي فقط دون مقارنة تجريبية مع تجارب دول أخرى. كما لم تتناول الدراسة بشكل كافٍ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في إطار السياسات التنموية، ما يقلل من عمق التفسير الاجتماعي والسياسي للظاهرة

٨- **دراسة (محمد إسماعيل المصري،2017) " فاعلية وحدة تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة**"، هدفت إلى دراسة فاعلية وحدات تجنيد الأموال في منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، وتأثير ذلك على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة لدى المنظمات ذات الميزانيات الكبيرة. وأظهرت النتائج أن تأمين التمويل يلعب دورًا محوريًا في استدامة الأنشطة التنموية.

تعليق نقدي: رغم أهمية الموضوع، فإن الدراسة ركزت على بعد التمويل فقط، ولم تتناول طبيعة البرامج أو أثرها الفعلي على المستفيدين. كما أن خصوصية البيئة السياسية لقطاع غزة تحد من تعميم النتائج.

ثانيا دراسات باللغة الاجنبية

١-**دراسة(Al-Khalidi, 2022) "فعالية منظمات المجتمع المدني في الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"** ركزت الدراسة على تقييم مدى فعالية منظمات المجتمع المدني الأردنية في مجالي الصحة والبيئة. اعتمدت الدراسة على استبيانات واسعة شملت عينة كبيرة من المستفيدين والعاملين، وأظهرت أن المنظمات تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الوعي الصحي والبيئي، لكنها تعاني من ضعف التمويل وغياب الدعم الحكومي.

التوصيات : أكدت الحاجة إلى آليات شفافة لتقييم الأداء وقياس الأثر لضمان استدامة المشاريع.

تعليق نقدي: بالرغم من قوة الجانب الكمي في الدراسة، إلا أن غياب المقارنة مع تجارب دولية أوسع والتحليل السياسي والاجتماعي المحدود، يقلل من عمق الفهم للدور الحقيقي لهذه المنظمات.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٢-**دراسة(Dlamini, 2021)** "**دور منظمات المجتمع المدني في جنوب إفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة**" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة منظمات المجتمع المدني في جنوب إفريقيا في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تركيز خاص على مجالات الفقر والتعليم والصحة. اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على منهج البحث النوعي من خلال مقابلات معمقة مع مسؤولي المنظمات، وأسفرت عن نتائج تشير إلى أن هذه المنظمات تلعب دورًا فعالًا في التوعية وتقديم الخدمات للفئات المهمشة، لكن تم الإشارة إلى تحديات التمويل وقلة التنسيق مع الحكومة التي تقيد من تأثيرها.

التوصيات: دعت إلى تعزيز التعاون بين الدولة والمجتمع المدني لتحسين استدامة المشروعات التنموية.

تعليق نقدي: بالرغم من أهمية النتائج، إلا أن اعتماد الدراسة على المقابلات النوعية دون دعم كمي يحد من قدرة تعميم النتائج، ويغيب التقييم الموضوعي للأثر.

٣-**دراسة(Benali, 2019)** "**مساهمة المنظمات غير الحكومية في المغرب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**" استهدفت الدراسة تقييم مساهمة المنظمات غير الحكومية المغربية في مجالات مكافحة الفقر وتحسين التعليم. استخدمت الدراسة مزيجًا من البيانات الكمية والنوعية، وخلصت إلى أن هذه المنظمات تلعب دورًا ملحوظًا في تحسين الظروف المعيشية، لكنها تواجه صعوبات في قياس الأثر الحقيقي لمشاريعها بسبب محدودية آليات التقييم والتنسيق مع الجهات الحكومية.

التوصيات :شملت ضرورة تطوير آليات قياس الأداء وتعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والمدني.

تعليق نقدي: الدراسة شاملة ومبنية على بيانات متنوعة، لكنها لم تتناول تأثير العوامل السياسية والاجتماعية التي قد تعيق عمل هذه المنظمات، وهو جانب مهم لفهم الإطار المؤسسي.

التقييم: تتنوع الدراسات السابقة في موضوعها ومنهجها، حيث ركزت بعض الدراسات على تقييم الأثر الاجتماعي والخدماتي لمؤسسات مثل صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري، في حين تناولت أخرى العلاقة المؤسسية أو جوانب معينة من التنمية كالتعليم والإعلام. لكن معظمها يعاني من قصور في الربط المتكامل بين أداء مؤسسات المجتمع المدني وأهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، بالإضافة إلى محدودية التحليل النقدي للبيئة السياسية والتنظيمية وتأثيرها على الفاعلية المؤسسية.

موقع الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة: تتجاوز الدراسة الحالية هذه الفجوات من خلال:

- **تقديم دراسة تطبيقية مقارنة** بين مؤسستين رئيسيتين (صندوق تحيا مصر – بنك الطعام المصري).
- **الربط المنهجي** بين السياسات والبرامج وبين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).
- **اقتراح إطار عملي** لتفعيل دور المجتمع المدني في ضوء المعطيات النظرية والنتائج الميدانية، بما يسهم في دعم جهود الدولة في تحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠.

الاطار النظري والمفاهيمي

أولًا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

١-**مفهوم التنمية المستدامة:** تُعد التنمية المستدامة أحد المفاهيم المركزية في أدبيات التنمية المعاصرة، وقد شهدت تطورًا ملحوظًا منذ ظهورها الأول في سياق المؤتمرات الدولية للبيئة، مرورًا بتقرير "برونتلاند" الصادر عام ١٩٨٧، والذي قدّم تعريفًا مرجعيًا للمفهوم بوصفه "التنمية التي تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وصولًا إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر ضمن أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠.(United Nations, 1987; United Nations, 2015)

وقد تطوّر مفهوم التنمية المستدامة من تركيزه الضيّق على البُعد البيئي إلى مفهوم شمولي يدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتكنولوجية، حيث يُنظر إليها اليوم كإطار شامل لتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والقيود البيئية، بما يضمن استمرارية الموارد، وعدالة التوزيع، وتحسين نوعية الحياة.(Sachs, 2015)

٢-**أهداف التنمية المستدامة:** تتضمن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أطلقتها الأمم المتحدة ١٧ هدفًا عالميًا تهدف إلى القضاء على الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وتعزيز السلام والازدهار للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل هذه الأهداف قضايا عدة مثل القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان التعليم الجيد، وتوفير المياه النظيفة والطاقة المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق وحماية النظم البيئية .(United Nations, 2015; Sachs, 2015) وتشكل هذه الأهداف إطارًا عمليًا لتوجيه السياسات الوطنية والمحلية بما يتوافق مع التزامات الدول نحو التنمية المستدامة.

ورغم ما تمثله "أجندة ٢٠٣٠" من إطار عالمي شامل يعكس طموح المجتمع الدولي لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة، إلا أن العديد من الدراسات النقدية تشير إلى وجود إشكاليات متعددة في بنيتها ومضامينها، لا سيما عند تطبيقها في السياقات النامية (Sachs, 2015) . فبعض الأهداف، مثل القضاء التام على الفقر أو تحقيق المساواة الكاملة، تُعد طموحة بدرجة قد تفتقر إلى الواقعية، في ظل التفاوتات الاقتصادية والسياسية، وضعف القدرات المؤسسية في الدول النامية.

كما تعاني بعض الأهداف من غموض مفاهيمي يجعل تطبيقها محل جدل؛ على سبيل المثال، مفاهيم مثل "النمو الاقتصادي الشامل" أو "الاستهلاك المستدام" تحمل دلالات مختلفة بين الدول المتقدمة والنامية، ما قد يؤدي إلى تضارب في الأولويات أو في فهم مؤشرات النجاح.

بالإضافة إلى ذلك، تُواجه الأجندة تحديًا كبيرًا في آليات القياس، حيث يعتمد تنفيذها على بيانات وإحصاءات دقيقة يصعب توفيرها في كثير من دول الجنوب العالمي، مما يعيق عمليات المتابعة والتقييم (United Nations, 2015). كما تُوجه انتقادات لتداخل بعض الأهداف وتناقضها المحتمل؛ فمثلًا، قد يؤدي الدفع نحو النمو الاقتصادي (الهدف ٨) إلى زيادة الضغط على الموارد البيئية، مما يصعب تحقيق الهدف المتعلق بالعمل المناخي (الهدف ١٣). لذا، فإن تطبيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إعادة قراءة محلية ناقدة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية، وتُعيد تفسير الأولويات، وتُعزز من دور الفاعلين المحليين، وعلى رأسهم مؤسسات المجتمع المدني، في تكييف الأجندة الدولية مع واقعهم الميداني.

٣-**أبعاد التنمية المستدامة:** يمكن تلخيص الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة كما يلي:

١. البُعد البيئي: حماية الموارد الطبيعية، مكافحة التلوث، والتغير المناخي، والحفاظ على التنوع البيولوجي.
٢. البُعد الاقتصادي: تحقيق نمو اقتصادي عادل، وتوفير فرص العمل، وتنمية القطاعات الإنتاجية.
٣. البُعد الاجتماعي: محاربة الفقر، تعزيز العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتوفير الخدمات الأساسية.
٤. البُعد المؤسسي: تعزيز الحوكمة الرشيدة، الشفافية، والمشاركة المجتمعية.
٥. البُعد التكنولوجي: توظيف التحول الرقمي في دعم الكفاءة والعدالة في الوصول إلى الخدمات والمعلومات.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التكامل بين الأبعاد: تشير الدراسات إلى أن فعالية التنمية المستدامة تعتمد على تكامل هذه الأبعاد، إذ إن التركيز على أحدها دون الآخر يُخلّ بالتوازن المطلوب، ويؤدي إلى تعثّر السياسات العامة، كما أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب أي من هذه المرتكزات.(Sachs, 2015)

السياق المصري للتنمية المستدامة: في إطار السياق المحلي، بدأت الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٦ في مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تبنّت خططًا استراتيجية تسعى إلى إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة. وقد قامت وزارات متعددة، مثل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة البيئة، ووزارة الصحة، بإدراج الأهداف الأممية ضمن سياساتها وبرامجها (وزارة التخطيط المصرية، ٢٠١٨).

ثانيا: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني

١-**مفهوم المجتمع المدني:** يُشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة التنظيمات والكيانات غير الحكومية وغير الهادفة للربح، التي تعمل في المجال العام وتسعى إلى خدمة المصلحة العامة عبر آليات المشاركة والمساءلة والتمكين، وتشمل الجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمبادرات التطوعية(UNDP, 2018 ؛ محمد عبد الفتاح عبد الله، ٢٠٢١).

ورغم شيوع هذا المفهوم في الأدبيات التنموية، إلا أنه يظل مصطلحًا إشكاليًا نسبيًا، يتراوح بين مقاربات ليبرالية تؤكد على استقلال المجتمع المدني عن الدولة، وأخرى نقدية ترى في بعض مكوناته امتدادًا للقوى السياسية أو الاقتصادية. ففي السياق المصري، تأثر مفهوم المجتمع المدني بتقلبات المشهد السياسي، وغلبة الأطر القانونية المقيدة، ما أدى إلى طغيان النمط الخيري والإغاثي على حساب الأدوار التنموية والحقوقية، وهو ما يطرح تساؤلات حول حدود استقلالية هذه المنظمات، ومدى فاعليتها كجهة ضاغطة أو شريكة في صنع السياسات (Brinkerhoff & Wetterberg, 2016؛ حسن، ٢٠٢٣)

إن فهم المجتمع المدني في مصر لا يمكن أن ينفصل عن السياق التاريخي للدولة المركزية، التي احتكرت المجال العام لعقود، مما جعل نشأة وتطور الفاعلين المدنيين مرتبطة بموافقة السلطة، وليس بمبادرات مجتمعية حرة بالمعنى الكامل. وهذا ما يضعف أحيانًا من قدرته على أداء وظائفه النقدية أو التحولية، رغم ما يملكه من إمكانات كامنة.

٢- **تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر:** مرت العلاقة بين الطرفين بعدة مراحل تاريخية:

- **1952–1970:**اتسمت بسيطرة الدولة على المجال الأهلي وتقليص دور الجمعيات (محمد عبد الفتاح عبد الله، ٢٠٢١).
- **السبعينيات** : شهدت انفتاحًا محدودًا، وظهور جمعيات دينية وخيرية تحت رقابة أمنية مشددة.
- **2000–2010:** اتسعت مجالات العمل الأهلي بدعم من التوجهات الدولية نحو التنمية.
- **من ٢٠١١ حتى الآن:** تنامى دور المجتمع المدني، لكنه واجه قيودًا تنظيمية وتشريعية متزايدة، خصوصًا بعد إصدار القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ (وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، ٢٠٢٢).

٣- **الإطار التشريعي:** يمثل القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ تطورًا نسبيًا مقارنة بسلفه، حيث أتاح تأسيس الجمعيات بالإخطار وفتح قنوات تمويل أوسع. إلا أن القانون لا يزال يحمل سمات هيمنة الدولة، من خلال استحداث جهاز رقابي قوي هو "وحدة تنظيم العمل الأهلي"، وغموض المصطلحات التي قد تُستخدم للتقييد، مثل "النظام العام" و"النفع العام". كما يعاني من ضعف إشراك منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات، واستمرار غلبة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التوجّه الأمني على العلاقة بين الدولة والمجتمع الأهلي (محمد غنيم، ٢٠١٩؛ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٠).

٤- **أنماط العلاقة: من التعاون إلى التقييد:** يمكن تصنيف أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى ثلاثة نماذج (حسن، ٢٠٢٣):

- **النمط التعاوني** :كما في حالة "صندوق تحيا مصر"، الذي يمثل شراكة رسمية بين الدولة والقطاع المدني في تقديم خدمات تنموية.
- **النمط الحيادي أو المراقَب** :كما في "بنك الطعام المصري"، الذي يعمل باستقلال نسبي في المجال الخيري.
- **النمط التقييدي** :وينطبق على الجمعيات ذات الطابع الحقوقي أو التوعوي، التي تواجه غالبًا عراقيل بيروقراطية أو تضييقًا قانونيًا.

يُظهر هذا التصنيف أن الدولة لا تتعامل مع المجتمع المدني كوحدة واحدة، بل تُمَيز بين "المرغوب فيه" و"المرفوض"، حسب نوع النشاط وحدود التدخل.

٥- **التحديات المؤسسية : تحليل بنيوي:** تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مصر عدة تحديات هيكلية، منها:

- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الأهلية.
- نقص الكفاءات والموارد البشرية، خاصة في الجمعيات الصغيرة.
- مركزية القرار داخل المنظمات، وضعف استقلاليتها.
- محدودية الشفافية والمساءلة المؤسسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨؛ محمد عبد الفتاح عبد الله، ٢٠٢١).

٦- **الحوكمة والمشاركة المجتمعية:** تبرز أهمية اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل منظمات المجتمع المدني، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة (البنك الدولي، ٢٠١٣). وتُعدّ المشاركة المجتمعية أداة فعالة لربط المجتمع المدني بالدولة، من خلال المجالس المحلية، والمنصات التشاركية، والاستماع لاحتياجات المواطنين، ما يعزز شرعية العمل الأهلي وفاعليته (علي قرني، ٢٠٢٠).

٧- **آفاق الشراكة المستقبلية:** ترى الدراسة أن تحقيق شراكة فاعلة يتطلب ما يلي:

- تفعيل آليات تنسيق مؤسسية بين الدولة والمجتمع المدني.
- إنشاء جهة إشراف موحدة تتسم بالكفاءة والشفافية.
- تطوير مؤشرات أداء لقياس فاعلية وشفافية الجمعيات.
- تعزيز ثقافة الثقة المتبادلة، والحوار، والحوكمة التشاركية (أحمد عبد القادر حسن، ٢٠٢٣؛ وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، ٢٠٢٢).

مقارنة تحليلية لتجارب المجتمع المدني في بعض الدول النامية: تعكس تجربة المجتمع المدني في مصر خصوصية العلاقة بين الدولة والفاعلين غير الحكوميين، إلا أن مقارنتها بتجارب دول نامية أخرى مثل الأردن والمغرب وجنوب إفريقيا تساهم في تعميق الفهم النظري وتوسيع أفق التحليل.

ففي الأردن، ورغم سيطرة الدولة على المجال العام، تمكنت منظمات المجتمع المدني من لعب دور مؤثر نسبيًا في مجالات التعليم والصحة، من خلال اعتماد نماذج شراكة مدعومة بتمويل دولي، ولكنها لا تزال تعاني من قيود تشريعية مشابهة لتلك الموجودة في مصر، خاصة فيما يتعلق بالتمويل الخارجي وحرية التنظيم.(UNDP, 2018)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أما المغرب، فقد شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات تدريجية في بيئة عمل المجتمع المدني، حيث تبنّت الدولة مقاربة تشاركية في تصميم بعض السياسات العامة، وأُنشئت آليات مؤسسية مثل "هيئة المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز"، ما أتاح للمجتمع المدني مساحة أوسع للمشاركة، خاصة في مجالات تمكين المرأة والتنمية القروية، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالبيروقراطية وضعف الاستقلال المالي.(OECD, 2021)

في حين تقدّم جنوب إفريقيا نموذجًا أكثر تطورًا نسبيًا، نتيجة توافر إطار دستوري قوي يعترف بدور المجتمع المدني، ويضمن الحريات العامة. فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني هناك في مساءلة الدولة، لا سيما في قضايا العدالة الاجتماعية والصحة العامة (مثل مكافحة الإيدز)، مما عزز من قدرتها على التأثير في السياسات العامة بشكل ملموس.(Brinkerhoff & Wetterberg, 2016)

وعليه، فإن التجربة المصرية رغم غناها المؤسسي، لا تزال بحاجة إلى تعزيز استقلالية المجتمع المدني، وإعادة تعريف العلاقة مع الدولة بما يتجاوز النمط الرعوي أو التقييدي، أسوة ببعض التجارب التي نجحت في بناء شراكات مستدامة، قائمة على الشفافية والحوكمة والمساءلة المتبادلة.

ثالثا: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: يلعب المجتمع المدني دورًا متنوعًا ومتكاملًا في دعم جهود التنمية المستدامة، حيث يتجاوز دوره مجرد تقديم الخدمات إلى التأثير في السياسات العامة، وبناء قدرات الأفراد والمجتمعات، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويمكن تلخيص أبرز أدوار مؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق على النحو التالي:

- **تقديم الخدمات:** تسهم منظمات المجتمع المدني في سد الفجوات الخدمية، لا سيما في المناطق النائية والمحرومة، من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والتغذية، والدعم الاجتماعي، وهي بذلك تكمّل دور الدولة وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة الجيدة والتعليم الجيد والقضاء على الجوع.(United Nations, 2015)
- **التمكين والمشاركة المجتمعية:** تسعى هذه المنظمات إلى تمكين المواطنين، ورفع وعيهم بحقوقهم، وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار، من خلال برامج بناء القدرات وتنمية المهارات، وهو ما يعزز من تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحكم الرشيد والمؤسسات القوية.(Sachs, 2015)
- **المساءلة الاجتماعية:** يقوم المجتمع المدني بدور رقابي على أداء المؤسسات الحكومية، من خلال رصد تنفيذ السياسات العامة، والمطالبة بالشفافية وإتاحة المعلومات، ومكافحة الفساد، بما يعزز من نزاهة وفعالية العملية التنموية.(Brinkerhoff & Wetterberg, 2016)
- **الاستجابة للأزمات:** أظهرت مؤسسات المجتمع المدني مرونة عالية في الاستجابة للكوارث والطوارئ، كما حدث أثناء جائحة كوفيد-١٩، من خلال توفير الغذاء والمستلزمات الطبية، وخدمات الدعم النفسي والتوعوي، ما يبرهن على قدرتها على التفاعل السريع مع التحديات المجتمعية.(Egyptian Ministry of Planning, 2018)
- **الوعي البيئي والمناخي:** تساهم منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي، وتنفيذ مبادرات لإعادة التدوير، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والمشاركة في حملات مواجهة تغيّر المناخ، وهو ما يرتبط بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمناخ، والحياة على الأرض، والطاقة النظيفة.(United Nations, 2015)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

رابعا: العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة: تُعد منظمات المجتمع المدني شريكًا فاعلًا في تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ليس فقط باعتبارها منفذًا للمبادرات التنموية، بل أيضًا بصفتها جسرًا يربط بين المجتمع المحلي وصانع القرار، ومحفزًا للتغيير الاجتماعي والتنموي. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة على أن الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني تمثل عنصرًا أساسيًا في ضمان فعالية واستدامة الجهود التنموية، نظرًا لما تمتلكه هذه المنظمات من فهم عميق لاحتياجات المجتمعات والسياقات المحلية.(United Nations, 2015)

الإشكالية النظرية والإطار التفسيري: ينطلق البحث من إشكالية نظرية مركزية تتمثل في:

"إلى أي مدى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني في مصر أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل القيود البنيوية والتنظيمية التي تحكم علاقتها بالدولة؟"

تعكس هذه الإشكالية التوتر القائم بين رغبة الدولة في احتكار الفعل التنموي وبين محاولات المجتمع المدني لعب دور فاعل كشريك في التنمية. وفي ضوء ذلك، لا يُنظر إلى المجتمع المدني كفاعل تقني مساعد، بل كمجال وسطي مركب يعكس ديناميات الصراع والتفاوض والتكيّف مع السلطة.

ويُفسّر هذا التوتر من خلال توظيف ثلاث مقاربات نظرية:

- **نظرية المجال العام(Habermas)** ، التي تؤطر المجتمع المدني كمساحة للتداول والمشاركة، وتبرز أهمية استقلاله النسبي في تعزيز الفعل الجماعي.
- **النظرية المؤسسية الجديدة،** التي تؤكد أن الشكل القانوني لا يعكس وحده حدود الفعل، بل تؤثر فيه أيضًا أنماط الهيمنة الإدارية والثقافة التنظيمية.
- **مدخل الفاعلية الاجتماعي(Agency approach)** ، الذي يتيح فهم كيفية تكيّف الفاعلين داخل المجتمع المدني مع القيود، واستثمارهم لهوامش المناورة لتحقيق الأثر التنموي.

يُسهم هذا التأطير النظري في قراءة التجربتين المدروستين –صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري– ليس فقط من زاوية الأداء، بل ضمن السياق الأوسع لعلاقة المجتمع المدني بالدولة، وحدود فاعليته في تحقيق التحول التنموي المنشود.

الجانب التطبيقي للدراسة: يتناول هذا البحث دراسة حالتي: "صندوق تحيا مصر" و "بنك الطعام المصري"، وتحليل مساهمتهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أولًا: صندوق تحيا مصر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تأسس صندوق تحيا مصر بموجب قرار جمهوري عام ٢٠١٤ كمبادرة وطنية تهدف إلى تعزيز جهود الدولة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إطار مرن يستند إلى مساهمات مجتمعية وإشراف رئاسي مباشر (صندوق تحيا مصر، ٢٠٢٣). يتمثل دوره الرئيسي في دعم الفئات المهمشة، وتحفيز الاقتصاد المحلي عبر تمويل المشروعات الصغيرة، والتدخل في أوقات الأزمات.

يسهم الصندوق في عدد من أهداف التنمية المستدامة، أبرزها:

- **القضاء على الفقر (الهدف ١):**عبر مبادرات مثل "العيش الكريم" التي توفر الدعم المباشر للأسر الفقيرة.
- **الصحة الجيدة (الهدف ٣):** من خلال مبادرة "نور حياة" لدعم ضعاف البصر، والمشاركة في حملات مثل "١٠٠ مليون صحة."

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **التعليم الجيد (الهدف ٤):عبر منح تعليمية وتجهيزات مدرسية.**
- **العمل اللائق (الهدف ٨):من خلال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.**
- **الشراكات (الهدف ١٧): بالتعاون مع أكثر من ٣٠٠ جمعية أهلية.**

بلغ عدد المشروعات التي نفذها الصندوق منذ تأسيسه أكثر من ١٢٠٠ مشروع، واستفاد من خدماته ما يزيد عن ٢٥ مليون مواطن (تحيا مصر، ٢٠٢٢). ومع ذلك، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى تطوير آليات التقييم والرقابة المجتمعية لتعزيز الشفافية والاستدامة.

ثانيًا: بنك الطعام المصري كنموذج لمكافحة الجوع وسوء التغذية: أُسس بنك الطعام المصري في عام ٢٠٠٦ كأول مؤسسة متخصصة في مكافحة الجوع بمصر، ويعمل من خلال شبكة واسعة من الجمعيات الشريكة لتوفير الأمن الغذائي للفئات الأكثر احتياجًا (بنك الطعام المصري، ٢٠٢٣). يرتكز البنك على رؤية تهدف إلى تقليل الفاقد الغذائي وتحسين العادات الغذائية، مع تدخلات مباشرة في حالات الطوارئ والكوارث.

أهم مساهماته في أهداف التنمية المستدامة تشمل:

- **القضاء على الجوع (الهدف ٢):**عبر توزيع أكثر من ٢٠٠ مليون وجبة سنويًا.
- **الصحة الجيدة (الهدف ٣):**من خلال برامج غذائية متخصصة للمسنين والأطفال.
- **الحد من عدم المساواة (الهدف ١٠):** باستهداف المجتمعات الريفية والعشوائية.
- **الاستهلاك المسؤول (الهدف ١٢):**من خلال مبادرات مثل "لا للهدر."
- **الشراكات (الهدف ١٧):**عبر التعاون مع ما يزيد عن ٥٠٠٠ جمعية.

يتميز البنك بتغطية شاملة تشمل جميع المحافظات المصرية، وتنفيذ برامج متنوعة مثل: الإطعام اليومي، الكرتونة الغذائية، وإعادة توزيع الطعام. غير أنه يواجه تحديات تتعلق بتحديث قواعد البيانات وضمان عدالة التوزيع، فضلاً عن الحاجة إلى توسيع برامجه نحو تمكين مستدام بدلاً من المساعدات فقط.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولًا: منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بمنهج الدراسة الميدانية، بهدف الربط بين التحليل النظري لطبيعة البيئة المؤسسية والمفاهيمية للمجتمع المدني، والتحليل التطبيقي لتجربتين ميدانيتين هما :صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري، باعتبارهما نموذجين فاعلين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تم استخدام المنهج الكمي التحليلي لقياس مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المستفيدين والعاملين، وذلك خلال الفترة من 2022إلى ٢٠٢٥.

ثانيًا: مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: يتكون من الأفراد المستفيدين من خدمات المؤسستين محل الدراسة، والعاملين بهما في جمهورية مصر العربية.

حجم العينة: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 400مفردة، مع مراعاة التمثيل النسبي من حيث النوع، الفئة العمرية، والموقع الجغرافي.

نسبة الاستجابة: بلغت ٩٢%، وهو معدل مرتفع يعكس دقة إجراءات جمع البيانات.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ثالثًا: أدوات وأساليب جمع البيانات

التحليل الوثائقي: تم تحليل عدد من الوثائق والتقارير، منها: السياسات الحكومية المصرية في مجال التنمية المستدامة.

تقارير الأداء الصادرة عن صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري.

وثائق الأمم المتحدة والبنك الدولي المتعلقة بأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

الاستبيان: أداة الدراسة الرئيسية كانت استبيانًا صُمم لقياس:

- مدى إسهام المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات.
- جودة البرامج التنموية.

أبرز التحديات والاحتياجات من وجهة نظر المستفيدين :وقد تم توزيع الاستبيانات ورقيًا وإلكترونيًا خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٥، بواسطة فرق بحثية مدربة لضمان دقة التطبيق وخصوصية الردود.

المقابلات شبه المنظمة : تم إجراء مقابلات مع عدد من: التنفيذيين في المؤسستين محل الدراسة، وممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة، بهدف فهم آليات التنسيق، والتحديات المؤسسية، ومجالات التكامل بين الدولة والمجتمع المدني.

التحليل المقارن: تم عقد مقارنات تحليلية أولية مع بعض التجارب الإقليمية لمؤسسات المجتمع المدني في دول مثل : المغرب، الأردن، جنوب إفريقيا، لاستجلاء أوجه التشابه والاختلاف، واستنباط العوامل المؤثرة في فاعلية المؤسسات المدنية في السياقات النامية.

رابعًا: حدود الدراسة

الحدود المكانية :تقتصر الدراسة على جمهورية مصر العربية، نظرًا لخصوصية السياق السياسي والاجتماعي والقانوني الذي يؤطر عمل مؤسسات المجتمع المدني بها.

الحدود الزمانية :تغطي الفترة الزمنية من 2022إلى ٢٠٢٥، وهي فترة تتسم بنشاط ملحوظ في المبادرات الحكومية والمدنية المرتبطة بالتنمية المستدامة.

خامسًا: الأساليب الإحصائية: تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وذلك من خلال:

- التكرارات والنسب المئوية ، – اختبار T-testلتحليل الفروق الثنائية عند الحاجة ،
- اختبار كاي تربيع (Chi-Square) لتحليل الفروق بين الفئات، –المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،

سادسًا: صدق وثبات الأداة: تم تحكيم الاستبيان من قبل لجنة من الخبراء المتخصصين في العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة.

بلغ معامل الثبات0.89 = (Cronbach’s Alpha) ، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الثبات الداخلي للأداة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ثانيا :التحليل الإحصائي والنتائج

١- الخصائص الديموغرافية للعينة

المتغير	الفئة	النسبة(%)
الجنس	إناث	54%
	ذكور	46%
الفئة العمرية	أقل من ٣٠ سنة	22%
	من ٣٠ إلى ٥٠ سنة	53%
	أكثر من ٥٠ سنة	25%
المستوى التعليمي	غير متعلم أو تعليم أساسي	30%
	تعليم متوسط	41%
	تعليم جامعي فأعلى	29%

٢- تقييم إسهام المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف	النسبة الإيجابية(%)	الانحراف المعياري	التحليل
القضاء على الفقر	86	±6.1	يُعد الأكثر وضوحًا في نشاط المؤسستين، خاصة تحيا مصر في الدعم النقدي والمشروعات متناهية الصغر.
تحسين الصحة الجيدة	79	±7.3	برز بنك الطعام في التوعية الغذائية والدعم الصحي.
التعليم الجيد	62	±8.5	يعتبر الأضعف نسبيًا، ويرتبط بطبيعة أنشطة المؤسستين الأقل تركيزًا على التعليم الرسمي.
تعزيز الشراكات المجتمعية	75	±6.9	تعكس التعاون مع مؤسسات وجهات تمويلية محلية.
دعم الفئات المهمشة	84	±5.8	نال درجة عالية نتيجة تركيز المؤسستين على المناطق النائية والأسر الأولى بالرعاية.

التحليل: توضح النتائج أن المستجيبين يرون أن المؤسستين تساهمان بشكل واضح في مكافحة الفقر ودعم الفئات الهشة، وهو ما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في السياق المصري. النسبة الأقل نسبياً في التعليم قد تشير إلى تحديات أو احتياجات تطوير في هذا المجال.

تحليل نوعي :انخفاض تقييم محور التعليم قد يعود إلى ضعف البرامج التعليمية الممنهجة مقارنة بالصحة أو الغذاء، وغياب قياسات تتبع التحصيل أو أثر التعليم غير الرسمي.

٣- مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات

مستوى الرضا	النسبة(%)
راضون بدرجة كبيرة	58
راضون بدرجة متوسطة	30
غير راضين	12

التحليل: تدل النسب على رضا عام مرتفع نسبياً، مع وجود نسبة ملحوظة (١٢%) غير راضية، مما يستدعي التركيز على تحسين الجودة وتلبية الاحتياجات غير الملباة.

٤- التغطية الجغرافية للخدمات

التغطية الجغرافية للخدمات	النسبة(%)
تغطية كافية	48
تغطية جزئية	34
تغطية غير كافية	18

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التحليل: يشير الجدول إلى وجود تحديات في التوزيع المكاني للخدمات، حيث يرى أكثر من نصف المستجيبين أن التغطية ليست كاملة أو غير كافية، مما يبرز الحاجة إلى توسيع الخدمات إلى المحافظات ذات الاحتياج الأعلى.

٥- مقارنة بين صندوق تحيا مصر وبنك الطعام المصري

البند	صندوق تحيا مصر (%)	بنك الطعام المصري (%)	القيمة الإحصائية (χ^2)	الدلالة (p-value)
تقييم المساهمة في القضاء على الفقر	89	83	4.56	0.033*
تقييم المساهمة في الصحة الجيدة	74	85	5.12	0.024*
تقييم الدعم الغذائي	65	91	12.33	0.001*

التحليل: يوضح الاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسستين، حيث يتفوق صندوق تحيا مصر في الدعم المالي والمشروعات الاجتماعية، بينما يتميز بنك الطعام المصري في الدعم الغذائي والصحي.

٦- التحديات التي تواجه المستفيدين

التحدي	النسبة(%)
عدم كفاية الخدمات لبعض الفئات	42
نقص التوعية ببرامج الدعم	35
مركزية الخدمات في القاهرة	38
ضعف التنسيق بين الجهات	28

التحليل: تؤكد النتائج وجود تحديات رئيسية تواجه المستفيدين، خاصة نقص التوعية ومركزية الخدمات التي تعوق وصول الفئات المهمشة في المحافظات المختلفة.

ثالثا: المناقشة

تشير النتائج إلى أن مؤسسات المجتمع المدني المختارة تلعب دورًا فعالًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مجالات القضاء على الفقر ودعم الفئات المهمشة، بما يتماشى مع الأدوار الموكلة لها ضمن الإطار الوطني للتنمية. ومع ذلك، تظهر نتائج الدراسة وجود فجوات فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية والتوعية، بالإضافة إلى وجود تفاوت في أداء المؤسسات حسب طبيعة الخدمات المقدمة.

هذه النتائج تتفق مع الدراسات الدولية التي تشير إلى أهمية تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني، إلى جانب تطوير آليات الحوكمة لضمان الشفافية والكفاءة. كما تؤكد الحاجة إلى تكثيف الجهود لتوسيع نطاق الخدمات، وتحسين جودة البرامج التنموية لضمان شمولية التنمية المستدامة.

رابعا: التحديات وفقًا للعينة

- محدودية التغطية في بعض المحافظات.
- نقص الوعي المجتمعي بالبرامج.
- ضعف الاستدامة لبعض المشروعات التنموية.

خامسا: التحليل النقدي والمقارن

- **غياب المقارنة الزمنية** :لا تتوفر بيانات عن تطور أداء المؤسستين بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٥، مما يُضعف القدرة على تقييم التحسين أو التراجع.
- **مقارنة دولية** :في مقارنة أولية، تظهر مؤسسات كـ"تكية أم علي" في الأردن أو "جمعية عطاء" في المغرب أكثر اندماجًا في التعليم الرسمي، مما يفسر تراجع التقييم في هذا المحور محليًا.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **مدى التأثير على السياسات العامة** :رغم مساهمة المؤسستين في تخفيف العبء على الدولة، لم ترصد الدراسة تأثيرًا ملموسًا على سياسات حكومية طويلة المدى، كالتحول إلى الشمول الصحي أو تطوير التعليم.
- **محدودية مصادر التحقق** :النتائج مبنية أساسًا على آراء المستفيدين، دون دعمها ببيانات خارجية أو تقارير حكومية، ما يتطلب الحذر عند تعميمها.

سادسا: الاستنتاجات التطبيقية

١. **إسهام فعلي لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** أظهرت نتائج الاستبيان أن مؤسستي "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري" تلعبان دورًا ملموسًا في دعم أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا في محاور القضاء على الفقر، وتحسين الصحة، ودعم الفئات الهشة، بنسبة استجابة إيجابية تجاوزت ٧٥% في هذه المحاور.

٢. **وجود تفاوت نوعي في مستويات الإسهام بين الأهداف:** بيّنت الدراسة أن مساهمة المؤسستين في قطاع التعليم جاءت أقل نسبيًا مقارنة بالصحة والفقر، وهو ما يعكس ضعفًا نسبيًا في البرامج التعليمية، أو محدودية أثرها كما يدركه المستفيدون.

٣. **رضا مرتفع نسبيًا لدى المستفيدين، لكن مع تفاوت جغرافي واضح:** بلغت نسبة الرضا العام عن الخدمات نحو ٨٨% (بين الرضا الكبير والمتوسط)، إلا أن العديد من المستجيبين أشاروا إلى مركزية الخدمات في بعض المحافظات، مقابل تهميش نسبي لمحافظات الأطراف، مما يشير إلى ضعف التغطية الجغرافية العادلة.

٤. **تباين في التخصص والفاعلية بين المؤسستين محل الدراسة:** أظهر التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسستين: حيث تميز بنك الطعام بالتركيز على برامج الغذاء والصحة، بينما برز تحيا مصر في مجالات الدعم المالي والمشروعات التنموية.

٥. **محدودية في التأثير المؤسسي على السياسات العامة:** رغم مساهمة المؤسستين في تنفيذ برامج تنموية، لم تُسجَّل مؤشرات واضحة على تأثير مباشر على السياسات العامة أو تغيير نماذج الحوكمة، وهو ما يكشف عن الحاجة إلى تعزيز الأطر التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني.

٦. **قصور في التوعية المجتمعية بالبرامج المتاحة:** أظهرت النتائج أن نسبة غير قليلة من المستفيدين لا تعلم بوجود بعض الخدمات أو معايير الاستحقاق، ما يعكس فجوة في الاتصال المؤسسي والتوعية المجتمعية.

٧. **غياب مؤشرات زمنية ومقارنة بأداء سابق أو مؤسسات مشابهة:** لم يتمكن المستجيبون من تقييم تطور أداء المؤسستين عبر الزمن بشكل دقيق، وهو ما يشير إلى غياب أنظمة رصد وتقييم مستمرة، أو ضعف التواصل بشأنها. كما تفتقر النتائج إلى مقارنات كمية مع منظمات مجتمع مدني محلية أو دولية أخرى.

٨. **الاعتماد على تصورات المستفيدين فقط دون التحقق من مصادر خارجية:** رغم القيمة العالية للبيانات المستقاة من المستفيدين، فإن الاعتماد الكامل على آرائهم يحد من شمولية التحليل، خاصة في غياب بيانات رسمية أو مؤشرات خارجية لمقارنة تلك التصورات بالواقع الفعلي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الخاتمة

كشفت الدراسة عن الدور الفاعل لكل من "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري" في دعم أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات الفقر، والصحة، ودعم الفئات الهشة. ومن خلال تحليل كمي لعينة من المستفيدين والعاملين، تبين وجود رضا مرتفع نسبيًا عن الخدمات، مع تفاوت واضح بين القطاعات التنموية، حيث حاز التعليم على تقييم أقل، ما يعكس ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات التعليمية.

ورغم الإسهامات الإيجابية، أظهرت النتائج تحديات بارزة، مثل تركّز الخدمات جغرافيًا وضعف التوعية المجتمعية، إلى جانب محدودية التأثير المباشر على السياسات العامة. وتؤكد الدراسة على أهمية تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ضمن أطر تنسيقية فعالة، وتطوير أدوات الحوكمة وقياس الأداء، مع الاستفادة من تجارب دول نامية مشابهة. وتفتح هذه النتائج المجال لبحوث أعمق مستقبلًا، تعزز التكامل المؤسسي في ضوء أجندة التنمية ٢٠٣٠.

النتائج العامة

١- **التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني والتنمية المستدامة:** أكدت الدراسة على الدور المركزي للمجتمع المدني في دعم أهداف التنمية المستدامة(عبد القادر، ٢٠٢٣)، ليس فقط عبر تقديم الخدمات، بل أيضًا من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية والحوكمة والمساءلة. ومع ذلك، تعاني الأدبيات من غياب تعريف موحد للمجتمع المدني، خاصة في السياقات النامية التي يتراوح فيها دوره بين التبعية للدولة والاستقلال عنها. وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بعمق كافٍ

٢- **ضعف النظريات التفسيرية المتكاملة في الأدبيات المحلية:** كشفت الدراسة عن ندرة الأطر النظرية (علي،٢٠٢٢) التي تربط بشكل منهجي بين المجتمع المدني والسياسات العامة في مصر، مما دفع الباحث إلى تطوير إطار مفاهيمي يستند إلى مدخل الحوكمة التشاركية وتحليل الفعل الجماعي، لتفسير العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في السياق المصري.

٣- **فجوة معرفية في الدراسات السابقة العربية:** أظهرت المراجعة النقدية للدراسات السابقة (شديد، 2022) وجود تركيز على الجوانب الوصفية والكمية البحتة، مع غياب المقاربات المقارنة بين التجارب العربية والدولية. كما افتقرت الدراسات إلى تحليل التأثير السياسي أو المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني على صناعة القرار التنموي.

٤- **قصور في التغطية الجغرافية والتوزيع العادل للخدمات:** أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن معظم تدخلات "صندوق تحيا مصر" و"بنك الطعام المصري" تتركز في المناطق الحضرية الكبرى وخاصة القاهرة مما يتفق مع ملاحظات (عبد القادر،2023) ، مقابل تهميش نسبي للمناطق الريفية والمهمشة، ما يحد من العدالة المكانية في توزيع الخدمات التنموية.

٥- **تفاوت في تقييم مجالات التنمية المستدامة:** كشفت البيانات الكمية وجود تفاوت واضح في تقييم المستفيدين لمدى إسهام المؤسستين في تحقيق الأهداف، حيث حاز القضاء على الفقر والصحة على نسب تقييم مرتفعة، في حين جاء التعليم في مرتبة متأخرة، ما يعكس خللًا في تخصيص الموارد أو في جودة البرامج التعليمية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٦-**رضا نسبي مرتفع، ولكن دون مؤشرات لقياس الأثر الحقيقي:** بلغت نسبة الرضا العام عن الخدمات المقدمة من المؤسستين ٨٨%، إلا أن غياب مؤشرات خارجية أو بيانات رسمية حال دون التحقق من دقة هذا التصور أو قياس الأثر الفعلي على مؤشرات التنمية.

٧-**غياب التأثير المباشر على السياسات العامة:** رغم الجهود المبذولة من المؤسستين في تنفيذ البرامج التنموية، لم ترصد الدراسة أي تأثير واضح لهما في صياغة أو تعديل السياسات العامة، ما يعكس ضعفًا في التمثيل المؤسسي أو انغلاق قنوات صنع القرار أمام المجتمع المدني.

٨-**أهمية تطوير أدوات الحوكمة والمساءلة في المجتمع المدني:** أوصت نتائج الدراسة بضرورة تعزيز الحوكمة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني، من خلال تطوير نظم المتابعة والتقييم، وتعزيز الشفافية، وتبني مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس، بما يعزز من فاعليتها وتأثيرها.

٩-**الحاجة إلى مقارنات دولية لتقوية البناء النظري:** أكدت الدراسة أهمية توسيع منظور البحث ليشمل تجارب مقارنة من دول نامية أخرى (مثل المغرب، الأردن، جنوب إفريقيا)، للاستفادة من النماذج الناجحة في إشراك المجتمع المدني بفعالية في عمليات التنمية وصناعة السياسات.

١٠-**الدراسة تشكل قاعدة أولية لبحوث مستقبلية أكثر تكاملًا:** يمثّل هذا البحث نقطة انطلاق لبحوث أكثر شمولًا تستخدم أدوات كمية ونوعية مركبة، وتدمج بين مستويات التحليل الميداني والسياسي، لتقديم تقييم أعمق وأدق لدور منظمات المجتمع المدني في تحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

١-تطوير الإطار التشريعي لدعم استقلالية المجتمع المدني

- **المستهدف:** البرلمان، وزارة العدل، وزارة التضامن
- **آلية التنفيذ:** مراجعة القوانين القائمة لضمان حرية العمل الأهلي، وتبني تشريعات تحفز تأسيس وتطوير الجمعيات، مع إزالة العراقيل البيروقراطية.
- التعليم، الصحة، البيئة، وتمكين المرأة، وربط التمويل بمؤشرات أداء.

٢-إنشاء منصات تنسيقية مشتركة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني

- **المستهدف:** مجلس الوزراء، وزارة التنمية المحلية
- **آلية التنفيذ:** تأسيس وحدات تشاركية في المحافظات لتنسيق الجهود بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني، وتبادل البيانات حول المجتمعات المستهدفة.

٣-ترسيخ الشفافية والمساءلة

- **المستهدف:** مجالس إدارات الجمعيات والمنظمات
- **آلية التنفيذ:** نشر تقارير مالية وتقييمات الأثر بشكل دوري، وتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية لضمان ثقة المجتمع والمانحين، خاصة في البرامج الممولة من جهات خارجية.

٤- توسيع العمل التشاركي مع الدولة والقطاع الخاص

- **المستهدف:** قيادات الجمعيات ومنسقو البرامج

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **آلية التنفيذ:** توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية والخاصة لتنفيذ مشروعات تنموية مشتركة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والغذاء.

٥-تنويع مصادر التمويل لضمان الاستدامة

- **المستهدف:** إدارة التمويل والتسويق داخل الجمعيات
- **آلية التنفيذ:** إقامة شراكات مع مانحين محليين ودوليين، تطوير أنشطة مدرّة للدخل، واستغلال الحوافز الضريبية والتبرعات المنتظمة.

المراجع

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .(2018) .تقرير التنمية البشرية: المجتمع المدني والتنمية المستدامة .نيويورك: الأمم المتحدة.
البنك الدولي .(2013) .تعزيز حوكمة المجتمع المدني ودعم التنمية .واشنطن: البنك الدولي.
بنك الطعام المصري .(2023) .دليل الإنجازات وبرامج الإطعام .القاهرة: بنك الطعام المصري.
حسن، أحمد عبد القادر .(2023) .دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في مصر .القاهرة: دار الفكر العربي.
زكي، أحمد .(2020) .منظمات المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية: قراءة في الواقع المصري .القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
صندوق تحيا مصر .(2022) .التقرير السنوي للصندوق .القاهرة: وحدة الإعلام والتوثيق.
صندوق تحيا مصر .(2023) .دليل المشروعات والمبادرات .القاهرة: وزارة التضامن الاجتماعي.
عبد الرحمن، ناصر .(2018) .المجتمع المدني والتنمية في الوطن العربي .القاهرة: دار الفكر العربي.
عبد الفتاح، سعاد .(2021) .المجتمع المدني والتحول الديمقراطي .مجلة آفاق سياسية، (45)، ١٥.34–
عبد الله، محمد عبد الفتاح. (٢٠٢١). العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر: دراسة تحليلية .مجلة العلوم الاجتماعية، ١٩.(1)
غنيم، محمد. (٢٠١٩). تحليل قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ في مصر .مجلة القانون والسياسة، ٨.(2)
قرني، علي. (٢٠٢٠). المشاركة المجتمعية وأثرها في تعزيز التنمية المحلية .*مجلة التنمية والسياسة*، ١٢ (3)، ٤٥–62.
المركز المصري للدراسات الاقتصادية .(2020) .تقييم التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني في مصر .القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
وزارة التضامن الاجتماعي .(2020) .تقرير جهود الجمعيات الأهلية في التنمية المستدامة .القاهرة: وزارة التضامن الاجتماعي.
وزارة التضامن الاجتماعي .(2022) .تقرير أنشطة الجمعيات الأهلية وقوانينها .القاهرة: وزارة التضامن الاجتماعي.
Benali, A. (2019). *The contribution of non-governmental organizations to sustainable development goals in Morocco: A mixed-methods approach* [PhD dissertation, Mohammed V University, Rabat, Morocco].
Brinkerhoff, D. W., & Wetterberg, A. (2016). Gauging the effects of social accountability on services, governance, and citizen empowerment. *Public Administration Review*, *76*(2), 274–286. https://doi.org/10.1111/puar.12399
Dlamini, S. M. (2021). *The role of civil society organizations in achieving sustainable development goals in South Africa* [Master's thesis, University of Cape Town, South Africa].
Egyptian Food Bank. (2022). Annual impact report. Retrieved from https://www.egyptianfoodbank.com/

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Egyptian Ministry of Planning. (2018). *Egypt's Vision 2030: Sustainable development strategy*. Cairo: Ministry of Planning and Economic Development.

Hassan, M. (2022). *Civil society and development in Egypt: Challenges and prospects*. Cairo University Center for Political Research.

Khalidi, R. M. (2022). Effectiveness of civil society organizations in promoting health and environmental sustainability in Jordan. *Journal of Development Studies, 58*(4), 532–550. https://doi.org/10.1080/00220388.2022.2034567

OECD – Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). *Partnering with civil society: 12 lessons from DAC peer reviews*. OECD Publishing.

Sachs, J. D. (2015). *The age of sustainable development*. New York: Columbia University Press.

Salamon, L. M. (2014). The resilient sector revisited: The new challenge to nonprofit America. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Tahya Misr Foundation. (2021). Strategic achievements report. Retrieved from https://www.tahyamisrfund.org/

United Nations Development Programme (UNDP). (2016). Human development report 2016: Human development for everyone. New York: UNDP.

United Nations. (1987). *Report of the World Commission on Environment and Development: Our common future (Brundtland Report)*. Retrieved from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. New York: United Nations. Retrieved from https://sdgs.un.org/2030agenda

World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future*. Oxford University Press.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

EFFECTIVENESS OF CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

AN APPLIED STUDY ON THE EGYPTIAN FOOD BANK AND TAHYA MISR FUND DURING THE PERIOD FROM 2022 TO 2025

Essam H. Mahmoud[(1)]; Sayed M. El-Kholi[(2)]; Mustafa I. Awad[(1)]; Karim M. Gohar[(2)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University.

ABSTRACT

This study aims to analyze the role of civil society organizations (CSOs) in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) by exploring the interactive relationship between CSOs and the state, in light of growing developmental challenges and the incomplete transition toward comprehensive development. These challenges underscore the need to activate effective partnerships among various stakeholders to realize the desired transformation. The research is based on the premise that achieving sustainable development requires adopting innovative mechanisms rooted in the historical evolution of state–civil society relations, while also accounting for the specificities of the Egyptian context. The study focuses on two applied case studies—Tahya Misr Fund and the Egyptian Food Bank—as prominent models contributing to the SDGs, particularly in the areas of poverty alleviation, food security, health improvement, and environmental engagement. A quantitative methodology was employed using a structured questionnaire administered to a sample of 400 beneficiaries of both institutions. The findings indicate that the two organizations play a pivotal role in meeting the needs of marginalized groups. Based on these results, the study recommends strengthening the partnership between the state and civil society, reforming legal and institutional frameworks, and enhancing governance and transparency to ensure the sustainability of developmental outcomes.

Key words: Civil Society – Sustainable Development – Tahya Misr Fund – Food Bank